A

ويبـــو

WO/PBC/12/4(b)
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٧/٨/٢١

المنظمـــة العالميـــة للملكيـــة الفكريـــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من ١١ إلى ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

دفع القسط الأول لمشروع البناء الجديد

وثيقة من إعداد الأمانة

١- كان خيار دفع جزء من تكلفة مشروع البناء الجديد من بين الخيارات المقدمة إلى الدورة الحادية عشرة (يونيه/حزيران) للجنة البرنامج والميزانية بشأن إمكانية استخدام الأموال المتاحة من الاحتياطيات. وعرضت الأمانة هذا الخيار في الفقرات ١٦ إلى ٢١ من الوثيقة WO/PBC/11/10 المعنونة "خيارات ممكنة لاستخدام الأموال الاحتياطية المتوافرة على الأجل المتوسط".

٢- وكما هو مبيّن في تلك الوثيقة، عندما قرّرت الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٥ تغطية تكلفة مشروع البناء الجديد (التي قدّرت آنذاك بمبلغ ١١٣,٦ مليون فرنك سويسري: للاطلاع على أحدث البيانات في هذا الشأن، يرجى الرجوع إلى الوثيقة WO/PBC/12/7 المعنونة "تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد") بواسطة قرض مصرفي، كان مستوى احتياطيات المنظمة أقل بكثير من مستواها الحالي. ولكن، كانت أسعار الفائدة قد نزلت إلى أحد أدنى مستوياتها في العقود الماضية. وقد تغير الوضع بكثير مذاك، بل وإلى حين الشروع في أشغال البناء في مستهل سنة ٢٠٠٨ (إذا ظلت كل العوامل على حالها دون تغيير) سيصل مستوى الاحتياطيات حسب التقديرات حوالي ١٦٠ مليون فرنك سويسري. أضف إلى ذلك أن تكلفة المال (أي أسعار الفائدة) ارتفعت كثيرا منذ سنة ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن تزيد أكثر على الأجل المتوسط.

٣- وبالنظر إلى تلك العناصر، دعت الأمانة الدول الأعضاء إلى النظر في خيار تحديد مبلغ قدره مبدئيا ١٥,٥ مليون فرنك سويسري من الاحتياطيات التي تزيد على المستوى المستهدف بغية تسديد

قسط من تكلفة مشروع البناء الجديد إذ سيمكنها ذلك من تخفيض مبلغ القرض (وتكلفته) بقدر ما تسدّده.

٤- وأشارت الأمانة أيضا إلى أنه بالنظر إلى احتياطيات المنظمة التي بلغت مستوى أعلى وإلى الزيادة في أسعار الفائدة، فإنها ترى أن تغطية التكلفة الإجمالية لمشروع البناء الجديد بقرض مصرفي خيار معقول من الناحية المالية شريطة أن تكون نسبة العائد الذي ستستطيع المنظمة أن تحققه من استثمار احتياطياتها تعادل السعر الذي تدفعه لقاء اقتراض الأموال من المصرف المقرض.

٥- وكما أوضح المراقب خلال المشاورات غير الرسمية حول الصيغة الجديدة المقترحة لنظام الويبو المالي ولائحته (والتي انعقدت في ٢٠ يوليه/تموز ٢٠٠٧ تحت إشراف رئيس لجنة البرنامج والميزانية)، فإن سياسة المنظمة بشأن استثمار ما ليدها من أموال ظلت خلال السنوات القليلة الماضية سياسة محافظة جدا إذ تودع معظم أموالها لدى البنك المركزي السويسري بفرنكات سويسرية. وبيّن المراقب أيضا أن الصيغة الجديدة المقترحة لنظام الويبو المالي ولائحته تقرّ للدول الأعضاء بصلاحية الموافقة على سياسة تنفذها الأمانة بشأن الاستثمارات على الأجل المتوسط والأجل الطويل، على أمل أن تكون نسبة العائد من الاستثمارات طويلة الأجل، في إطار تلك السياسة الجديدة، أعلى من تلك المحققة حاليا. وما لم تعتمد الدول الأعضاء تلك السياسة المعدّلة، في سنة ٢٠٠٨ على أقرب تقدير (والتي قد تؤدي نظريا إلى نسبة عائد أعلى)، فإن نسبة العائد المحقق من تلك الأموال المودعة ستكون بالضرورة أدنى من أسعار الفائدة الواجب دفعها لأي مصرف مقرض لقاء اقتراض المبلغ نفسه المال.

٦- وعقب اختتام مداولات دورة يونيه/حزيران للجنة البرنامج والميزانية حول هذه المسألة، أشار رئيس اللجنة إلى الدعم الكبير الذي أُعرب عنه لفائدة اقتراح الأمانة الرامي إلى دفع قسط من تكلفة مشروع البناء الجديد من الأموال الاحتياطية المتاحة (الفقرة ٦٣ من الوثيقة WO/PBC/11/17).

٧- وبالاستناد إلى تلك النتيجة وإلى المعلومات الواردة في الفقرة ٥ أعلاه، تقترح الأمانة بالتالي على لجنة البرنامج والميزانية، من خلال هذه الوثيقة، أن توصي رسميا جمعيات الدول الأعضاء في دورة ٢٠٠٧ بأن تخفّض المبلغ المالي الذي يتعين على المنظمة اقتراضه لأغراض مشروع البناء الجديد، عن طريق التصريح باستخدام جزء من الأموال الاحتياطية لدفع جزء من تكلفة المشروع.

٨- وإن الأمانة، إذ تأخذ ما يلي بعين الاعتبار،

"١" التطور الإيجابي لمستوى احتياطيات المنظمة منذ تاريخ البتّ في تمويل مشروع البناء الجديد بقرض مصرفي،

"٢" والتطور الموازي المعكوس، منذ ذلك التاريخ، لأسعار الفائدة،

"٣" وفي انتظار وضع سياسة استثمارية جديدة (من المقرر تقديمها إلى الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٨)، من غير المحتمل أن تكون نسبة العائد من إيداع الأموال المقيدة لحساب المنظمة مرتفعة بالقدر الذي يمكن من موازنة تكلفة القرض المقترح،

ترى أنه من مصلحة المنظمة أن تحدّ مبلغ التمويل من القرض المصرفي إلى أدنى قدر ممكن.

٩- ومن المعايير التي وضعتها الأمانة لتقييم عطاءات المصارف المشاركة في المناقصة، أن يتيح المصرف للمنظمة إمكانية تسديد القرض مقدّما قبل استحقاق موعد التسديد دون دفع أي مبلغ جزائي أو

بدفع مبلغ جزائي محدود. ومن الواضح أن هذا الشرط، في حال النجاح في التفاوض من أجله مع المصرف الذي يقع عليه الاختيار، يمكن المنظمة من خفض مبلغ دينها متى وإذا سمحت بذلك حالتها المالية على المدى المتوسط (وإذا وافقت الدول الأعضاء بذلك الدفع المقدّم بطبيعة الحال). ولا بدّ من التذكير بأن ذلك الشرط لا يكون له أثر سوى على المستقبل، أي أنه لن يؤدي إلى خفض مستوى دين المنظمة منذ بداية القرض.

١٠- وهناك عامل آخر لا يقلّ أهمية في هذا الصدد وهو التطور الذي من المرجّح أن يحدث في أسعار الفائدة على الأجل المتوسط. ولا بدّ من الإشارة إلى أن معظم المحللين لأسعار الفائدة يتوقعون ارتفاعها على الأجل المتوسط. ومعنى ذلك أنه في حال صحّت تلك التوقعات، فإن المنظمة إذا أخذت قرضا مصرفيا سوف تتعرض لخطر تحمّل تكاليف على الأجل المتوسط أعلى من تلك المقدّرة أصلا. ولا بدّ من التأكيد أيضا على أنه في حال سعت المنظمة إلى الاحتماء من ذلك الخطر باختيار قرض بسعر فائدة ثابت، فإن تكلفة القرض ستكون أعلى بكثير من التكلفة الحالية للقرض بسعر فائدة متقلب. (ويكون العكس صحيحا في حال أجمع المحللون على أن أسعار الفائدة سوف تنخفض على الأجل المتوسط). ويضاف إلى ذلك أن المصارف المقرضة قد لا تمنح قروضا بأسعار فائدة ثابتة لفترات تتجاوز عددا محدودا من السنوات.

١١- وبالنظر إلى تلك الاعتبارات، ترى الأمانة أيضا أنه في حال كان الفائض الفعلي الذي تحققه المنظمة عند إقفال حسابات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أعلى مما هو مقدّر في ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧[1]، سيكون من مصلحة المنظمة أن تصرّح باستخدام ذلك الفائض الزائد (وإلا سوف يقيّد في رصيد الأموال الاحتياطية) بغية دفع جزء من تكلفة البناء الجديد سعيا إلى تخفيض مستوى دين المنظمة إن أمكن والحد بالتالي من تعرّضها لمخاطر مالية على الأجل المتوسط.

١٢- إن لجنة البرامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي جمعيات الدول الأعضاء بالتصريح بتمويل جزء من تكلفة مشروع البناء من احتياطيات المنظمة، بمبلغ قدره ١٥ مليون فرنك سويسري زائد أي فائض قد تحققه المنظمة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعد الفائض المقدّر بمبلغ ٣٣ مليون فرنك سويسري في الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

[نهاية الوثيقة]

[1] يجدر التذكير بأن تقديرات الميزانية المعدلة المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (الوثيقة WO/PBC/12/2) تدلّ على أن المنظمة سوف تحقق فائضا بمبلغ ٣٣ مليون فرنك سويسري في الفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.